لا تختلف بالنسبة الى العبد صعوبة وسهولة فلو كانت هي المكلف بها
لاستوى بالنسبة الى العبد التكليف باشق الاعمال والتكليف باسهلها
فنقول قد تبين مما سبق انه لا يلزم كون المقارنة هي المكلف بها
ثم قد يقال لا نسلم التلازم بين كون المقارنة مترتبة على فعل الله وبين
عدم الاختلاف وايّ مانع من ان تكون مختلفة باعتبار احوال الشخص
عندها فتارة يخلق الله فيه صبرا وعزما وتارة جزعا وفتورا الى غير ذلك
مما يرجع الى سلامة البنية وفقابله او غيرهما من الاعراض والاحوال
التي يخلقها الله ويصرف عبده فيها كيف يشاء مما يوجب الما
او لذة الى فوقه وما الزمتموه مشترك الالزام فيقال اذا كانت
مؤثرة باذن الله فباي وجه وقع الاختلاف حتى كان هذا سهلا وهذا
صعبا وكلاهما مقدور وهما متساويان في الامكان افوا قد تبين مما
سبق أن المقارنة يلزم ان تكون مكلفا بها ايضا بناء على انها الكسب
بالمعنى المصدري ثم التلازم بين كونها مترتبة على فعل الله وبين
عدم اختلافها صعوبة وسهولة بالنسبة الى العبد ممنوع لانها
اذا كانت الكسب بالمعنى المصدري كانت تحصيلا للمكسوب
والتحصيل لكونه قايما بالمكلف يتفاوت درجاته صعوبة وسهولة
قطعا ولهذا قال صلى الله عليه وسلم صل قايما فان لم تستطع فقاعدا
فان لم تستطع فعلى جنب والمقارنة لكونها امرا مترتبا على فعل الله
ليست قايمة بالعبد فلا تتفاوت درجاته صعوبة وسهولة بالنسبة
الى العبد اصلا والايراد بتجويز اختلافها بكون بعضها يخلق
الله عندها صبرا للعبد وبعضها يخلق الله عندها جزعا فيه
خارج عن المقصود لان العبارة صريحة في ان المقصود عدم
اختلافها بالنسبة الى العبد صعوبة وسهولة لا مطلق الاختلاف
واما انه مشترك الالزام فليس كذلك لدلالة النصوص القاطعة على
تفاوت درجات القوة والشدة والبطش كقوله تعالى كانوا اكثر منهم
واشد

واشد قوة وقوله تعالى كانوا هم اشد قوة وآثارا وقوله تعالى فاهلكناهم
اشد منهم بطشا فاذا قيل فباي وجه وقع الاختلاف في الاعمال صعوبة
وسهولة قلنا باختلاف درجات القوة والبطش في الاقوياء التابع
لاستعداداتهم الذاتية الغير المجعولة بتقدير العزيز الحكيم الجواد الرحيم
والله رب العالمين قوله خاتمة تشتمل على ثلاث مسايل اولها اقتصر
السنوسي في شرح كبراه في رد مقالة الامام على الدليل الذي وقع
التعرض في الرسالة للجواب عنه وهو قوله لان القدرة الحادثة على مقتضى
هذا القول اما ان يكون من صفة نفسها الخ ويحتاج الى الجواب عما ذكره
في شرح وسلكاه وهما دليلان احدهما الارادة تخصيص والتخصيص
عبارة عن وقوع الفعل على وجه مخصوص والعبد يوقعه على الوجه
المخصوص فلا يصح ان يكون مخصصا بالارادة الازلية وارادة الغير
اذا حققت تميز وشهوة لا انها ارادة وتخصيص حقيقة اذ القصد
الذي هو معنى الارادة الحقيقية انما يتعلق بفعل القاصد فقد لزم
اذا آخروج فعل العبد عن مشيئة الله تعالى وارادته الحقيقية كما
خرج عن قدرته والاجماع على ان ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن
وثانيهما انصراف القدرة الحادثة الى ايجاد شيء لا يعلمه العبد
ولا يقدر ان يوجده ان لم يرد الله تعالى وجوده هو جبر هرب الامام
من الجبر اليه انتهى وهذا الاخير ظاهر جلي وهو متوجه
هادم لمذهب الامام لان مبنى كلامه على التخلص عن الجبر في نفس
الامر ولا محيد له عنه كما ترى اما الاشاعرة فيلتزمون الجبر في نفس
الامر دون ظاهره ويكتفون في الجواب بازالة المحجة البالغة وانه لا يسئل
عما يفعل افوا وبالله التوفيق اما الجواب عنهما فان الامام
مصرح بانه تعالى اراد من العبد أن يفعل بقدرته فاحدث فيه
ارادة الخ فكسب العبد فعله بقدرته عند ارادته مراد لله
واراده العبد فعله بقدرته تابعة لارادة الله تعالى لا ندراجها

Copyright © King Saud University